

**الرد على استبيان التمييز والفصل العنصري**

**والحق في السكن اللائق**

**إدارة السياسات الإسكانية والتخطيط الاستراتيجي**

 **إبريل 2021**

على الرغم من التحديات التي تفرضها طبيعة ومساحة أرض البحرين إلا أن مملكة البحرين متمثلة في وزارة الإسكان استطاعت أن توفر وحدات سكنية منخفضة التكاليف لأبنائها من مواطني المملكة، وهو تحد كبير لم تستطع سوى عدد محدود من الدول إنجازه على مستوى العالم.

وعلى ما يقارب نصف قرن من العطاء الإسكاني، استطاعت حكومة مملكة البحرين أن تستثمر ما يزيد عن 3 مليارات دينار بحريني لتوفر أكثر من 130 ألف خدمة إسكانية استفاد منها ما يقارب من 60% من مواطني مملكة البحرين على مدى 45 عاما من تقديمها لخدمات اسكانية متميزة. والتي تعكس رؤية القيادة الرشيدة في تحقيق طموحات واحتياجات المواطن البحريني، الذي يعد المحرك الأساسي لمسيرة التنمية في المملكة والمستفيد الأول من التطور الاجتماعي والرفاهية الاقتصادية.

وبفضل الإهتمام المستمر والدعم الحكومي اللامتناهي للملف الإسكاني، استطاعت مملكة البحرين أن تحقق تقدما كبيراً في خفض معدلات الفقر والتهميش الاجتماعي كما تتميز بعدم وجود الأحياء الفقيرة والعشوائيات والذي تحقق من خلال تيسيرها لسبل حصول المواطنين ذوي المستوى المعيشي المنخفض على المأوى الملائم مع المحافظة على التراث الثقافي في المملكة.

ويجدر بالذكر ارتباط المحور الإسكاني المدرج في رؤية البحرين ارتباطا وثيقاً ببرامج الدعم الاجتماعي المدرجة ضمن الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية، و التي من أبرزها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، التي تهدف إلى تعزيز التنمية الاجتماعية و البيئية، و تزويد المواطنين بمساكن لائقة تتناغم مع المستوى المعيشي والسعي نحو الحد من الأزمات الإسكانية، بهدف احداث نقلة عمرانية في مستقبل مملكة البحرين وضمان استدامة السكن الملائم في المملكة.

وتحقق مملكة البحرين التزاماتها بتوفير المأوى للمواطنين وتحسين المساكن والأحياء، وتلتزم بمسئوليتها في توفير الحماية القانونية لضمان الحيازة والمساواة في حق حيازة الأراضي بما في ذلك حق التوريث والتملك لجميع المواطنين وذلك للتصدي في الحد من التشرد للمواطنين البحرينيين.

ويشكل دستور مملكة البحرين القاعدة الأساسية لضمان كافة الحقوق المتعلقة بالسكن والمسكن الملائم إذ يكفل مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وحظر التمييز المتعلق بالمسكن، كما ورد نصاً في المادة التاسعة الفقرة "و" من الدستور البحريني توفير السكن لذوي الدخل المحدود من المواطنين. وتعمل الوزارة أيضاً على تطبيق الضوابط والأحكام المتعددة التي تحكم تقديم هذه الخدمة وفقا لما ورد في أحكام المرسوم بقانون رقم 10 لسنة 1976م بشأن الإسكان والقرار الوزاري رقم 909 لسنة 2015 بشأن الإسكان.

ولعل جملة هذه التشريعات ـــ والتي تم نشرها وفقا للنظم المعمول بها ـــ تتسم بقدر كبير من العدالة التي تؤمن لوصول الخدمة الإسكانية للمواطنين وفقاً لضوابط ومعايير واضحة تطبق بين جميع المواطنين بلا تفريق بينهم على أية أسس عرقية أو وطنية أو نسب أو ثقافة أو غير ذلك.

بالإضافة إلى ذلك تتبع الوزارة نظماً إدارية رقابية داخلية متعددة تعمل على مراقبة تطبيق هذه الضوابط، وكما أن المتابعة والمراجعة المفروضة على الوزارة من جهات رقابية أخرى ـــ شأنها شأن الإدارات الحكومية الأخرى وفق القوانين ـــ تؤمن عدم حيدة الوزارة عن هذه النظم وضمان تحقيق الغايات العدلية المطلوبة.

وتقوم مملكة البحرين بتوفير مساكن حديثة وخدمات بنية تحتية آمنة، ومرافق عامة متطورة، لتلبية احتياجات الساكنين من العيش الكريم، ووفقاً لأفضل الممارسات العالمية، من حيث توفر المياه للاستخدامات المختلفة، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وتوفر الطاقة واستخدامها بكفاءة، وإدخال الطاقات المتجددة، والسعي لتحويل المدن إلى مجمعات ذكية تستقطب التكنولوجيا، وتعتمد الأداء منخفض الكربون وغيرها. كما تم تطوير شبكة الطرق، وتحديث النقل الجماعي، فضلاً عن توفير المرافق العامة من مدارس ومراكز تعليمية واجتماعية وصحية. كما تضمن تطوير الحدائق والمنتزهات العامة الأسواق الشعبية والمركزية ومشاريع تنمية المدن والقرى، بما ينعكس إيجاباً على المستوى المعيشي والصحي والاجتماعي للسكان في مختلف مناطق البلاد وبما يعزز من جهود المملكة، في تحقيق بيئية صحية، ومدن ذكية، وصحية، ومستدامة.

كما تقدم مملكة البحرين متمثلة في وزارة الإسكان خيارات متنوعة من الخدمات الإسكانية والتي يمكن للمواطن البحريني اختيار ما يلائمه منها والتي تشمل خدمة الوحدات السكنية سواء البيوت أو الشقق بالإضافة إلى القسائم السكنية والقروض السكنية بأنواعها، بالإضافة إلى ذلك تم في السنوات الأخيرة تقديم خدمة اسكانية جديدة وهي خدمة مزايا التي تمكن المنتفع من اختيار الوحدة السكنية الملائمة له في المنطقة التي يرغب بها، على أن يحصل على التمويل لشرائها من البنوك المحلية بالتعاون مع الوزارة وفقاً لضوابط معينة بالإضافة إلى تقديم مبالغ علاوة بدل السكن بصورة شهرية لأصحاب الطلبات على قوائم الإنتظار كدعم مادي لتمكينهم من الحصول على المسكن المؤقت الملائم لحين وقت انتفاعهم من خدمة الوحدات السكنية.

 وتولي مملكة البحرين اهتماما كبيراً في إنشاء المشاريع الإسكانية ولعل من أهمها المدن الإسكانية الحديثة والمتكاملة والتي يبلغ عددها خمس مدن إسكانية جديدة تلبي احتياجات المجتمع المتنوعة من خلال احتوائها على جميع المرافق والخدمات الأساسية بالإضافة إلى البنى التحتية والمساحات الخضراء والمدارس والمستشفيات. والتي يحق لجميع المواطنين الراغبين في الحصول على خدمة الوحدات السكنية الاستفاده منها.

و تحرص وزارة الإسكان في أن تكون جميع المشاريع الإسكانية ملبية لجميع الاحتياجات الأساسية من توفر بنى تحتية شاملة توفر الخدمات المتعلقة بالمياه والكهرباء والصرف الصحي بل وتجاوزت ذلك حيث أصبحت المدن الإسكانية تلبي احتياجات المدن الخضراء المستدامة والتي توفر المساحات الخضراء ومسارات الدراجات والواجهات البحرية بالإضافة إلى السواحل العامة ومحطات النقل العام وغيرها. وقد تم مؤخراً بحث إدراج الملاجئ الخاصة والحكومية لتكون جزءاً من المشاريع الإسكانية المستقبلية ولتكون مهيأة لمواجهة الظروف وتنفيذ اجراءات السلامة والحماية.

بالإضافة إلى الخدمات التي تقدمها الوزارة فإنها أيضاً لم تغفل عن الإحتياجات الخاصة للفئات الخاصة في المجتمع مثل المرأة العازبة والأرملة والمهجورة والمطلقة بدون أبناء وليس لها مأوى حيث تم تخصيص مشروع مساكن كمشروع متميز وفريد من نوعه من خلال التعاون مع المجلس الأعلى للمرأة ليتم توفير المسكن الملائم لهذه الفئة لضمان الشعور بالأمان والاستقرار.

أما بالنسبة لفئة ذوي الهمم والإحتياجات الخاصة فيتم تخصيص عدد من الوحدات السكنية في المشاريع الإسكانية المختلفة بحيث يتم تجهيزها بالإحتياجات والمستلزمات التي يحتاج لها أصحاب هذه الفئة في مساكنهم، ليتم تخصيص هذه الوحدات المهيأة لهم تحقيقاً لشعورهم بالمساواة وعدم التمييز.

وحرصا على الحفاظ على الارث المجتمعي والثقافي في الأحياء القديمة فقد اتاحت مملكة البحرين من خلال مشروع تأهيل وإعادة ترميم البيوت الآيلة للسقوط الحق لمواطني مملكة البحرين في أن يتم ترميم او إعادة بناء منازلهم القديمة وذلك لضمان توفر المسكن الملائم وتهيئة الظروف الصحية والسكنية لمواطنيها بختلف الفئات.